الصناعات العسكرية السعودية ودورها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

اللواء الركن. فهد بن حسين الفرحان
قائد لواء الملك سعود للأمن الخاص

تعد الصناعات العسكرية الدفاعية أهم روافد التنمية الوطنية لتطوير الجيوش في مجال تقنية وتطوير السلاح والمعدات، وهي تشكل أحد الدعائم الأساسية للحفاظ على استقرار الدول وحماية مكتسباتها الوطنية.

وفق هذا المبدأ تسارع الكثير من الدول في خلق صناعة عسكرية متطورة، وفق أحدث الأنظمة وأرقى التقنيات، تكون قادرة على توفير كافة المنظومات والتقنيات العسكرية اللازمة لحاجة مختلف أفرع القوات المسلحة لدعم قوتها العسكرية، وكذلك في ترشيد إنفاقها الدفاعي، وبالتالي خلق استقلالية من حيث تمويل احتياجاتها العسكرية. لذلك برزت الحاجة الوطنية لإيجاد خطة مستقبلية تنهض بالصناعات العسكرية السعودية إلى مصاف عالمية متقدمة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق تحول اقتصادي هام يرتكز على المكتسبات الاقتصادية وتنوع مصادر دخل المملكة، لزيادة ناتجها الوطني بل أخذ الاهتمام بالصناعات العسكرية وتوطينها يتزايد بشكل كبير وفق خطط مدروسة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين عراب رؤية ٢٠٣٠، حيث أعلنت في مايو ٢٠١٧ عن إنشاء الشركة السعودية للصناعات العسكرية، والتي تهدف إلى تنظيم قطاعات الصناعات العسكرية السعودية ومراقبة أدائها وفقا جدول زمني محدد.

تدعو الرؤية السعودية لإيجاد خطة مستقبلية تنهض بصناعاتنا العسكرية إلى مصاف عالمية

وإضافة إلى ما ستحققه من مكتسبات وطنية، تأتي أهمية توطين الصناعات العسكرية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ انطلاقا من كون المملكة دولة محورية ذات ثقل سياسي كبير في كل من العالمين العربي والإسلامي، بل دولة كبرى في محيطها الخليجي، الأمر الذي يتطلب توطين وتصنيع مختلف الأسلحة والذخائر وفق أعلى مقاييس الجودة والتقنيات المتطورة لتحقيق قدر كبير من الاكتفاء وتقليص الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

الصناعات العسكرية السعودية وبناء شراكات عالمية مبكرة في طريق تحقيق الروية

في طريق تحقيق رؤية (٢٠٣٠) ومن أول عام من مسيرة الشركة السعودية للصناعات العسكرية وقعت مذكرات تفاهم مع عددٍ من كبريات الشركات العالمية في قطاع الصناعات العسكرية، ومنها شركة «بوينج، ولوكهيد مارتن، ورايثيون، وجنرال داينامكس»، وذلك بهدف دعم عمليات التطوير في الشركة، وفي ٣٠ مارس ٢٠١٨ وقّعت الشركة وشركة بوينج اتفاقية لتأسيس مشروع مشترك يهدف إلى توطين أكثر من ٥٥٪ من الصيانة والإصلاح وطول خدمة الطائرات الحربية ذات الأجنحة الثابتة والطائرات العمودية في المملكة، وتهدف الاتفاقية إلى نقل تقنية دمج الأسلحة على تلك الطائرات وتوطين سلسلة الإمداد لقطع الغيار داخل السعودية، وفي ١٢ أبريل ٢٠١٨ وقعت الشركة وشركة نافانتيا للصناعات البحرية اتفاقية إنشاء مشروع مشترك يدير ويوطن كافة الأعمال المتعلقة بأنظمة القتال على السفن، بما في ذلك تركيبها على السفن ودمجها، كما وقع الطرفان مذكرة نوايا لتصميم وبناء (٥) فرقاطات حربية من نوع «أفانتي ٢٢٠٠» مع نظام إدارة القتال، وذلك لصالح وزارة الدفاع السعودية، وفي ٢٢ فبراير ٢٠٢١، أعلنت الشركة السعودية، وشركة «لوكهيد مارتن» الأمريكية لتصنيع الأسلحة، توقيع اتفاقية لتأسيس مشروع مشترك للتعاون بين الشركتين في مجال تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للسعودية ودعم قدراتها التصنيعية. وتعمل وحدة الأنظمة الجوية على الدفاعات والمنتجات الجوية، ومن ذلك: الطائرات العمودية التكتيكية والطائرات العمودية القتالية، وطائرات النقل، والطائرات بدون طيار، وهندسة الطائرات وبناؤها، والأنظمة الأرضية، بحيث تعمل وحدة الأنظمة الأرضية على الدفاعات والمنتجات الأرضية، ومن ذلك: العربات التكتيكية المدرعة، وعربات الإمدادات، وأنظمة أبراج المدفعيات، وأنظمة

العربات البرية بدون سائق، والأسلحة والصواريخ. وتعمل وحدة الأسلحة والصواريخ على ما يلي: الصواريخ والأسلحة الموجهة، والراجمات، والأسلحة والمدفعيات التقليدية، والذخائر، والإلكترونيات الدفاعية، وتعمل هذه الأخيرة على البحث والتطوير في جميع المجالات المتعلقة بالتقنيات الحديثة، منها: الرادارات، والإلكترونيات الكهروبصرية، وأنظمة الاتصالات، والحرب الإلكترونية، وأنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والسيطرة والحرب السيبرانية، وأنظمة القتال البحري.

وتُعتبر السوق السعودية من أهم الأسواق العالمية في الصناعات العسكرية، ومن أكبر دول العالم في استيراد الأنظمة العسكرية، ما يجعلها جاذبة للشركات الأجنبية التي ترغب بالعمل فيها.

تجارب عالميه ناجحة

تعتبر تجربة الولايات المتحدة ـ المحتضنة لأكبر منظومة صناعات عسكرية وفضائية في العالم ـ أبرز تجربة، حيث توفر الصناعات العسكرية والفضائية ملايين الوظائف، وتدر ضرائب للحكومة الأمريكية بعشرات المليارات من الدولارات. تؤكد إحدى الدراسات حول تأثير الصناعات العسكرية والفضائية في الاقتصاد الأمريكي، أنها تولد - داخل الولايات المتحدة - قرابة ثلاثة ونصف المليون وظيفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة. وتنفق الحكومة الأمريكية مبالغ طائلة على شراء السلاح، حيث تتجاوز مبيعات شركات تصنيع السلاح في الولايات المتحدة ٣٠٠ مليار دولار في العام. ويذهب معظم ما تولده صناعة السلاح إلى الأيادي العاملة والشركات الأمريكية المحلية، وهو ما يضاعف من تأثير الإنفاق الدفاعي على الاقتصاد الأمريكي، كما أن جزءاً كبيراً من الإنفاق على الأسلحة يعود إلى الحكومة المركزية الأمريكية على هيئة ضرائب أرباح ودخول شركات وأفراد. إضافة إلى ذلك، تستفيد الحكومات المحلية للمدن والولايات من تصنيع السلاح على هيئة ضرائب تسهم في تغطية نفقات الخدمات الحكومية المحلية. وتصل تقديرات الضرائب المباشرة على الشركات والأفراد - العاملين في تصنيع السلاح - التي تعود إلى الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى نحو ٤٠ مليار دولار سنوياً. أما الضرائب غير المباشرة الناتجة عن صناعة السلاح في الولايات المتحدة فقد تفوق هذا المبلغ ولكن لا تتوافر إحصاءات دقيقة حولها.

نحو تحقيق صناعة عسكرية سعودية مميزة عالمياً

تهدف الهيئة السعودية للصناعات العسكرية ـ التي تم إنشاؤها بأمر ملكي كريم ـ إلى تنظيم قطاع الصناعات العسكرية في المملكة وتطويره ومراقبة أدائه، ولها القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها.

ومن أهداف الهيئة ومهامها:

١ - اقتراح السياسات والاستراتيجيات والأنظمة واللوائح ذات الصلة بقطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها.

٢ - إدارة عمليات المشتريات العسكرية من الأسلحة والذخيرة والمعدات والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والتشغيل الخاصة بالتسليح للجهات الأمنية والعسكرية بالمملكة، والمساهمة في فحص وقبول المنتجات والخدمات لضمان مطابقتها للمواصفات المطلوبة، مع مراعاة أن تكون الأولوية للشركات السعودية وفق ضوابط محددة تضعها الهيئة.

٣ - إصدار تراخيص التصنيع للقطاعين العام والخاص المحلي والخارجي لإنشاء الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها بالمملكة، ووضع الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك.

٤ - وضع المواصفات القياسية الخاصة بالصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها.

٥ - وضع آليات مراقبة قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها ومتابعة تطبيقها.

٦ - إدارة وتطوير برنامج التوازن الاقتصادي فيما يخص قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها، والتفاوض مع الشركات الأجنبية لنقل التقنية وزيادة المحتوى المحلي.

٧ - إدارة كافة عمليات البحث والتطوير في قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها، بما في ذلك تخصيص ميزانيات البحث والتطوير ونقل التقنية وإدارة مشاريع البحث والتطوير وذلك بالاستفادة من المراكز البحثية والجامعات - الداخلية والخارجية - وإنشاء مراكز بحثية حسب الحاجة.

في طريق تحقيق الروية، الشركة السعودية للصناعات العسكرية توقع مذكرات تفاهم مع كبريات الشركات العالمية

٨ - التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمواءمة مخرجات التعليم والتدريب الفني مع احتياجات قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها، والعمل على استقطاب الكفاءات الفنية إلى القطاع.

٩ - وضع حوافز لتطوير قطاع الصناعات العسكرية المكملة لها.

١٠ - دعم المصنعين المحليين عن طريق نقل التقنية ومراعاة توزيع المشاريع بين الشركات المحلية والترويج للقطاع داخلياً وخارجياً، والمساهمة في تأهيل المصنعين المحليين، وتوفير البنى التحتية، ودعم تصدير المنتجات العسكرية المحلية.

١١ - عقد شراكات استراتيجية مع القطاع العام والخاص محلياً وخارجياً لتحقيق أهدافها.

الصناعات العسكرية ودورها في اقتصاديات وتنمية المدن والمناطق

يساهم التصنيع العسكري بشكل عام في اقتصاديات المدن والمناطق التي يتركز فيها، وذلك من خلال زيادة الطلب على الخدمات والسلع وهو ما يرفع مستوى النشاط الاقتصادي في هذه المدن والمناطق، بل يسرع في تحول كثير من البلدان الصغيرة إلى مدن كبيرة، وأسهم الإنفاق العسكري في بناء كثير من المدن والمناطق في دول العالم،

وقد حفز الإنفاق العسكري نمو العديد من المدن ومناطق المملكة حيث تحولت حواضر سكانية صغيرة إلى مدن حيوية ونشطة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك (مدن تبوك وخميس مشيط وحفر الباطن)، وقد ساعد الإنفاق العسكري على نهوض مناطق المملكة المختلفة وخصوصاً الجنوبية والشمالية الغربية، كما خرجت بعض الأماكن المدفونة في الصحاري التي كانت مجهولة إلى الوجود، بسبب الإنفاق العسكري، ومن أبرز تلك المناطق شرورة والخرخير.

يشجع الإنفاق على الصناعات العسكرية والخدمات الناشئة في مناطق معينة على التوسع والتمدد، وذلك يرفع من النشاط الاقتصادي في الأماكن التي تكثر فيها القواعد والصناعات العسكرية، كما تسهم الصناعات العسكرية في زيادة التنوع الثقافي والتعارف بين المناطق المختلفة، من خلال جذب سكان المناطق الأخرى وزيادة التفاعل بين الشرائح السكانية.

ويسهم الإنفاق على التصنيع العسكري في تنمية الموارد البشرية، من خلال توفير البنية الأساسية للتعليم والتدريب والرعاية الصحية الرافعة لمهارات وإنتاجية السكان المحلية، والتي ترفع مستويات الخدمات العامة في المناطق المعنية، كما يزداد طلب المهندسين والعلماء المختصين في التقنيات الحديثة والمهنيين المهرة، وهو ما يشجع على تكوين الطاقة البشرية في هذه المجالات،

السوق السعودية من أهم وأكبر الأسواق العالمية في الصناعات العسكرية واستيراد أنظمتها

كما يسهم في زيادة الاستثمار في الموارد البشرية في نمو الصناعات المدنية والمجتمعات الوطنية والمحلية، بحيث ترفع مستوى الدخل في المناطق التي تتكاثر فيها الصناعات العسكرية، مما يزيد وتيرة التنافس على التخصصات الفنية والتقنية بين سكان هذه المناطق والمدن للحصول على الفرص المتاحة في الصناعات العسكرية.

الأنظمة التي تعمل الصناعات العسكرية السعودية على تحقيقها

١. الأنظمة الجوية: وتعمل وحدة الأنظمة الجوية على الدفاعات لتحقيق منتجات الطائرات العمودية التكتيكية والطائرات العمودية القتالية، وطائرات النقل، والطائرات بدون طيار، وهندسة الطائرات وبنائها.

٢. الأنظمة الأرضية: وتعمل وحدة الأنظمة الأرضية على تحقيق منتجات العربات التكتيكية والمدرعة (عجلات أو جنزير)، وعربات الإمدادات، وأنظمة أبراج المدفعيات، وأنظمة الحماية، والعربات البرية بدون سائق.

٣. الأسلحة والصواريخ: هذه الوحدة تعمل على تحقيق منتجات الصواريخ والأسلحة الموجهة، والراجمات، والأسلحة والمدفعية الثقيلة، والذخائر.

٤. الإلكترونيات الدفاعية: وتعمل وحدة الإلكترونيات الدفاعية على البحث والتطوير في جميع المجالات المتعلقة في التقنيات الحديثة مثل

الرادارات، والإلكترونيات الكهروبصرية، وأنظمة الاتصالات، والحرب الإلكترونية، وأنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والسيطرة، والحرب السيبرانية، وأنظمة القتال البحري.

وهناك أرقام وحقائق في توطين الصناعات العسكرية السعودية أكدتها الهيئة ـ عبر محافظها ـ أن قطاع الصناعات العسكرية يشهد نمواً متسارعاً وحراكاً نوعياً داخل المملكة، إذ كان عدد المنشآت في بداية نشأة الهيئة لا يتجاوز خمس منشآت وطنية، واليوم وصل عدد المنشآت إلى أكثر من ٢٦٥ ترخيصاً حتى نهاية نوفمبر الماضي، بحجم استثماري تقديري (٤٠) مليار ريال ويعمل بها (١٢) ألف موظف، بينهم كفاءات سعودية تحصل على أفضل الفرص التدريبية لتعزيز المعرفة والخبرات في هذا القطاع الحيوي، بل أن إجمالي الطلبات الواردة إلى الهيئة منذ التأسيس حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٢ بلغ أكثر من (٤٠٠) طلب من كل من وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني وأمن الدولة والاستخبارات العامة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو (٧٤) مليار ريال، وهذا يوضح جلياً ما تم تحقيقه حتى الآن من توطين الكثير من الاحتياج المحلي لقطاعات الدولة المختلفة.

أهداف توطين الصناعات العسكرية السعودية

١. خفض النفقات عبر الدخول في شراكة مع شركات عالمية لتصنيع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية محلياً.

كيف يساهم التصنيع العسكري في اقتصاديات المدن والمناطق التي يتركز فيها؟

٢. الحفاظ على الأمن القومي السعودي بتوفير احتياج القوات المسلحة من وسائل الدفاع لردع أي محاولة للمساس بأمن واستقرار المملكة أو تهديد مصالحها.

٣. استغلال المواد الخام المحلية في هذه الصناعات، وما يترتب عليه من عوائد اقتصادية مرتبطة بعملية استخراج المواد الخام وتصنيعها.

٤. توفير آلاف الفرص لأبناء وبنات المملكة.

٥. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي المملكة بنحو ١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال، مع إمكانية التصدير إلى دول العالم، وما يترتب عليه من تحقيق موارد إضافية للموازنة العامة للدولة.

٦. توفير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية في أي وقت، وعدم الاعتماد على الخارج تجنباً لأية ظروف طارئة.

٧. نقل وتوطين التكنولوجيا الحربية إلى المملكة وإعداد كوادر بشرية قادرة على التعامل معها واستثمار نحو ٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ في مجال البحث والتطوير.

خاتمة

تهدف الصناعات العسكرية السعودية إلى تحقيق هدف استراتيجي عن طريق توطين وتصنيع ما لا يقل عن ٥٠٪ من الإنفاق العسكري على الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية بحلول ٢٠٣٠ ضمن رؤية شاملة لتحقيق نهضة اقتصادية كبرى في كافة المجالات.